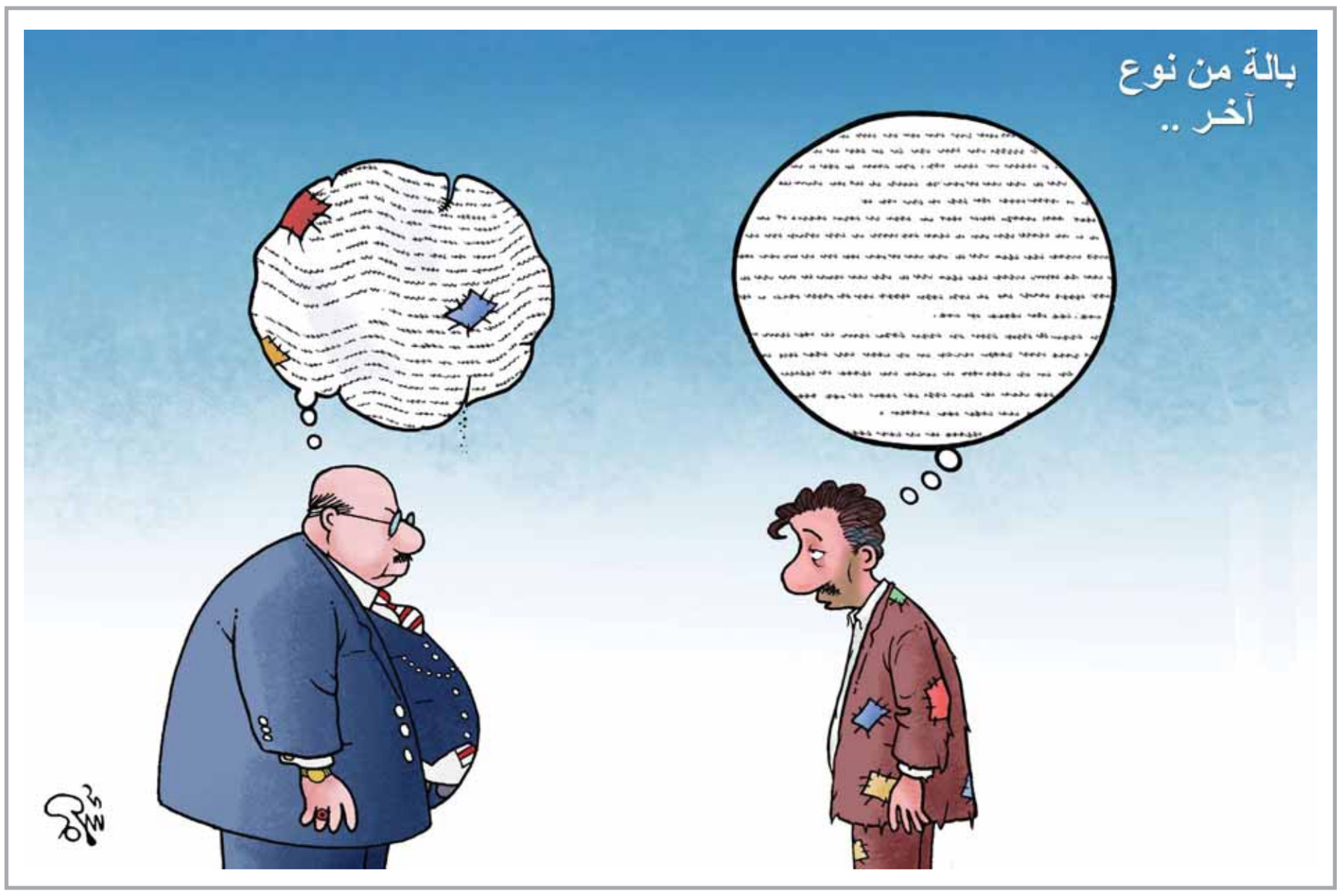

مدير مكتب الأضرار:

ريف دمشق لم تصرف أي تعويضات لأضرار المواطنين

| عبد المنعم مسعود

أكد مدير مكتب الأضرار في محافظة ريف دمشق سمير القطينة عدم صرف أي مبلغ من تعويضات الأضرار الخاصة في المحافظة.
وأوضح القطينة في تصريح لـ«الوطن» أن عملية تسجيل الأضرار وتقييمها لا تزال مركزية تتبع لمكتب الأضرار في محافظة ريف دمشق ولجان المكتب هي الوحيدة المسؤولة عن الكشف عن الأضرار وتقييمها مذكراً بأن تسجيل أضرار أي منزل أو محل تجاري تتطلب عقد الملكية إضافة إلى ضبط الشرطة وصورة هوية صاحب العلاقة.
وبين قطينة أنه وبسبب تأخر وصول قرار تمديد العمل بتسجيل الأضرار نهاية الشهر الماضي توقفت عملية التسجيل لعدة أيام في بداية الشهر الحالي مؤكداً عودة عملية تسجيل الأضرار إلى وضعها السابق كاشفاً عن حجم ازدحام كبير يعانيه المكتب خلال الأيام الماضية.
وأوضح قطينة أن عملية تسجيل أضرار الغوطة الشرقية تتم في بلديات الغوطة الشرقية لمن يسكن في الغوطة الشرقية منتقداً عمل بلدياتها كدوما التي لم تسجل حتى الآن أي طلب أضرار، مبيناً أن أغلب حالات تسجيل الأضرار في الغوطة حصلت في حرستا حيث تجاوز عدد الطلبات ٣٦٠٠ طلب . مبيناً أن حجم العمل الكبير وقلة عدد عناصر البلدية العاملة وراء قلة أعداد طلبات الأضرار المسجلة والتي لا تتعدى أصابع اليد في بعض البلديات.
وأوضح قطينة قصور إمكانيات المكتب في الكشف على الأضرار مطالباً أصحابها بتصوير واقعها قبل أي ترميم يجرونه.
ورصدت عين «الوطن» في مكتب مدير الأضرار عدة حالات يطالب أصحابها بالكشف على منازلهم المتضررة بعد أن مضى أكثر من عامين على تسجيل طلباتهم لدى مكتب الأضرار في المحافظة.
ووجه مدير مكتب الأضرار سيدة طالبته بإجراء الكشف الفني على سيارتها بإصلاحها وجلبها إلى المحافظة من أجل أن تجري اللجنة الكشف الفني عليها مطالباً إياها بتصويرها قبل إجراء أي إصلاحات.

الأفران الخاصة تشتكي من نوع ونقص الدقيق في السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

اشتكى أصحاب ومستثمرو المخابز التموينية الخاصة في السويداء من نوعية الطحين الموزع، مطالبين بتأمين خلطة دقيق تمويني من أجل إنتاج رغيف جيد، مشيرين إلى معاناتهم بالتعامل مع نوعية الطحين المنتج من مطحنة المحافظة الذي يجب خلطه بنوع دقيق آخر (على حد قولهم) إضافة إلى وجود مشكلات تتعلق بوزن أكياس الدقيق المسلمة من دائرة المطاحن مطالبين بتسليم الدقيق على الوزن وليس على العدد من الدائرة، منوهين بارتفاع تكاليف نقل الدقيق وأجور العتالة وخصوصاً للقرى البعيدة عن مركز المدينة مقترحين إنشاء مراكز لتوزيع الدقيق في مدينتي شهبا وصلخد لتقليص المسافة وتخفيض تكاليف النقل.
كما أكد أصحاب المخابز المستثمرة بضرورة سحب عينة من الدقيق التمويني المستخدم عند أخذ عينة من الخبز، وطالبوا بتشميل العقوبات المتخذة بحق المخابز الخاصة خلال السنوات السابقة بمراسيم العفو الصادرة أسوة بالمخالفات التموينية الأخرى إضافة إلى ضرورة إجراء دراسة فعلية لمخصصات المازوت المدعوم للأفران الواقعة في المنطقة الباردة شرقي المحافظة وبدعم شريحة الكهرباء للأفران الخاصة بسبب ارتفاع قيمة فواتير الكهرباء المدفوعة بسبب تشميلها بالشريحة الصناعية.
كما طالب أصحاب الأفران بضرورة توزيع مادة الخميرة من دائرة المطاحن أي تحميل الدقيق والخميرة من مركز واحد لتخفيف الأعباء المادية للنقل إضافة إلى مطالبتهم بوضع الآلية المناسبة لنقل الدقيق عن طريق دائرة المطاحن بأجور مدعومة للحد من تكاليف نقل الدقيق للمناطق البعيدة.
وأشار أصحاب المخابز أنهم سبق لهم أن قاموا بتقديم وطرح جميع مطالبهم والصعوبات التي تعوق عملهم خلال اجتماعهم مع الأسرة التموينية في المحافظة.
بدوره مدير التجارة الداخلية والتموين في السويداء فادي مسعود أكد أنه جرى الاجتماع مع أصحاب الأفران الخاصة والمستثمرين لها، وبناء على الاجتماع جرى إرسال محضر الاجتماع إلى الوزارة للوقوف على مطالب أصحاب الأفران.
مدير دائرة المطاحن في السويداء جهاد طربيه بيّن أن الأكياس يتم استلامها من المطاحن بوزن ٥٠ كغ تقريباً أما عند التخزين ينقص الوزن غرامات قليلة جراء الجفاف لكن يتم تعويضها من خلال الماء وميزان الدائرة (على حد قوله) ليس ميزان ذهب إلا أن الأغلبية العظمى ضمن النسب وقد جرى سبر الأوزان في المستودعات والأمر لا يتعدى الغرامات القليلة علماً بوجود أكياس تزيد على ٥٠ كغ وفي أكياس تنقص نصف كيلو، مؤكداً أن المستودع متابع من الرقابة التموينية.

مسابقة لاختيار ٢٢٠ موظفاً في المكاتب الأمامية

٩ آلاف عقد إيجار في دمشق خلال خمسة أشهر

| محمود الصالح

كشفت مديرة مراكز خدمة المواطن في دمشق هالة دهيم أن مراكز خدمة المواطن قدمت خلال الأشهر الخمسة الأولى نحو ٢٥٠ ألف خدمة، منها أكثر من ٤٧ ألف سجل عدلي و١٥٠٠ ترخيص إداري و٣٨٧٢ خدمة عقارية و٩١٦٠ عقد إيجار ونحو ٣٠ ألف بيان غير موظف و١٣٠ ألف سجل مدني و٤٨٤٢ تصديقاً من الخارجية السورية و٦٨٧٧ بياناً من التخطيط العمراني.
وأوضحت دهيم لـ«الوطن» وجود أكثر من ٣٣٠ عاملاً من كوادر المراكز يعملون بصفة مؤقتة، مشيرة إلى وجود نقص كبير في الخبرة لدى عناصر تلك المراكز، منوهة بأنهم يحتاجون إلى عمليات تدريب وتأهيل وهذا يتقضي أن يكون الوضع الإداري لهؤلاء وضعاً دائماً لأنه من غير المعقول أن يتم تأهيل وتدريب عناصر موسمية مؤقتة تترك العمل بعد فترة حيث يوجد في تلك المراكز ٤٥٠ موظفاً وموظفة لا يزيد عدد الدائمين منهم على ١٢٨ موظفاً أغلب هؤلاء يتولون مهام مديرين للمراكز ومعاونين يصل عددهم إلى ٦٠ موظفاً، وهناك موظفون موسميون مضى على تعيينهم سبع سنوات.
وأكدت دهيم إجراء مسابقة لاختيار ٢٢٠ موظفاً سيكونون في المكاتب الأمامية ويخضعون قبل كل ذلك لدورات تدريب وتأهيل تخصصية وفق برنامج العمل الذي قمنا بإعداده والخاص بمسألة التدريب والتأهيل.
وعن وجود بعض الخلل في بعض المراكز أوضحت دهيم أن برامج الخدمة تنقسم بين مكاتب أمامية ومكاتب خلفية والمراكز مسؤولة عن المكاتب الأمامية فقط لأن الأداء في المكاتب الخلفية من مهمة دوائر وجهات أخرى، مضيفة: نحن نقوم بدور ومراقبة جودة العمل وأي ملاحظة عن خلل يتم مخاطبة مديرية التنمية الإدارية والحقيقة إن جودة عمل مراكز الخدمة مرتبط بجودة عمل المكاتب الخلفية وقد يكون هناك نقص في العناصر لدى المكاتب الخلفية وفي بعض الحالات تتأثر الخدمة بانقطاعات الشبكة.. وهناك خدمات مسؤوليتنا عليها بالمطلق مثل السجل المدني وغير موظف والسجل العدلي ولا يوجد أي تأخير فيها أما خدمات وزارة الخارجية فالمدة الزمنية القصوى لها في اليوم التالي، في كل الأحوال هناك دليل لجميع الخدمات التي تقدمها مراكز خدمة المواطن.
وأشارت الدهيم إلى وجود مواطنين يطلبون من المركز بعض التراخيص الإدارية وطلبات حول خدمات النقل كشهادات السواقة وبراءة الذمة والتي لا تندرج ضمن خدماتنا وإن كنا نتمنى إدراجها مستقبلاً.
وأوضحت دهيم أن السبب بطلب دفتر العائلة من المواطن الراغب في الحصول على بيان عائلي هو إلزام المواطن لتسجيل الوقوعات المدنية على دفتر العائلة حتى يكون هناك تطابق بين دفتر العائلة والبيانات الحاسوبية، مشيرة إلى أن الطلب من المواطنين مراجعة إدارة السجل العدلي للحصول على هذا السجل يكون بسبب وجود معلومات بحاجة إلى استكمال يتم استدراكها من خلال وجود صاحب الطلب أمام عناصر السجل العدلي في إدارة تلك السجلات لأننا أصلاً نتعامل مع معلومات وبيانات ولا نتعامل مع أشخاص.
وعن استبعاد بعض الموظفين من المراكز رغم الحاجة الماسة إلى وجودهم ورغم أنهم من العناصر الدائمة، أكدت مديرة المراكز أنه كان من مصلحة عمل المراكز، وبعد ذلك بدأت الجهات المعنية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في فتح الملف والتحقيق، وتمت هذه العملية بناء على مؤشرات تعطي عدم ارتياح من دون أي دليل أو وثيقة على ارتكابهم لأي مخالفة لأداء هؤلاء وعلى الرغم من غيابهم لكن لم يتأثر العمل في تلك المراكز وبلغ عدد مجموع الذين تم استبعادهم ١٠ أشخاص حتى الآن، مشددة على أن أي موظف يثبت فساده يبعد فوراً وحتى الموظف الذي لا يؤدي دوره بالشكل المطلوب يعتبر شكلاً من أشكال الفساد، ولم تنف وجود الفساد أو تؤكده، وكذلك لم تنف وجود السماسرة ولم تؤكده، قائلة: لو كنت أعلم بوجودهم لاستبعدتهم فوراً، وقد استبدلنا مؤخراً ثمانية رؤساء مراكز، كما اشتكت من عدم تعاون الموظفين معها في كشف حالات الفساد!.

➤ دهيم لـ«الوطن»: أي موظف يثبت فساده نبعده فوراً

➤ تم نقل موظفين من دون وثائق أو أدلة

خريجو «الاقتصاد المنزلي» يطالبون بفرص عمل في الجهات العامة!!

| طرطوس- الوطن

اشتكى عدد من خريجي الاقتصاد المنزلي لـ«الوطن» عدم إدراج اختصاصهم في مسابقات وزارة التربية التي أعلنت عنها في الوقت الذي تم الإعلان عن مسابقة لخريجي كلية التربية في الجامعات السورية والمعاهد التقنية (اقتصاد منزلي)، علماً أنه في عام ٢٠١٢ وجه رئيس الحكومة وزارات الدولة ومؤسساتها بلحظ شهادة كلية التربية اختصاص اقتصاد منزلي في المسابقات المعلن عنها بغية تأمين فرص عمل لخريجي الكلية المذكورة.
ويضيف الخريجون إنهم درسوا الفرع المذكور لمدة ٥ سنوات بعد المرحلة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي والثانوية المهنية النسوية وفق خطة درسية متميزة، مشيرين إلى أنه من الضروري والمناسب تأمين فرص عمل لهم في جميع الوزارات والجهات العامة استناداً إلى قانون العمل الأساسي.
بدوره أكد مصدر في تربية طرطوس ما جاء في شكوى الخريجين لعدم لحظ اختصاص الاقتصاد المنزلي في مسابقات الوزارة لجميع المحافظات حتى الآن.
وجواباً عن سؤال «الوطن» عن طبيعة عمل خريجي هذا الاختصاص وفيما إذا كان إدارياً أم تعليمياً أوضح أن الأمر لم يحدد بعد لكونه لم يتم استيعاب أي خريج حتى الآن.
والسؤال طالما تم إحداث هذا الاختصاص بناء على طلب عدد من الوزارات! وطالما أن رئيس مجلس الوزراء طلب لحظ شهاداتهم في المسابقات العامة التي يتم الإعلان عنها من هذه الوزارة أو تلك لماذا كل هذا التجاهل لخريجيه المؤهلين؟ سؤال نضعه برسم الحكومة.

في الحسكة.. المواد المهربة من العراق رخيصة

| الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة إغناطيوس كسبو لـ«الوطن» أن أسعار الخضر والفواكه والمواد التموينية الأخرى والمحروقات تشهد انخفاضاً ملحوظاً في أسواق المحافظة عن محافظات الداخل منذ ما يقرب من عشرة أيام، موضحاً أن سعر كيلو الموز يتراوح اليوم بالجملة بين ٢٧٠-٢٥٠ ليرة سورية أي بنسبة انخفاض تصل إلى نحو أكثر من ٣ أضعاف عن سعر في أسواق محافظات الداخل، نتيجة لدخول كميات كبيرة منه إلى الأسواق ولقصر فترة صلاحيته للاستهلاك، وهذا ينطبق أيضاً على سعر مادتي المشمش والخوخ الأصفر، الذي يباع الأول بـ٣٠٠ ليرة والثاني بـ٢٠٠ ليرة، إضافة إلى أسعار مفردات الخضر والفواكه الأخرى والمواد الغذائية واللحوم الحمراء والبيضاء والمحروقات التي تنخفض جميعها بنسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠ بالمئة.
وأوضح كسبو أن أسباب الانخفاض تعود إلى دخول المواد التموينية الغذائية والفاكهة إلى أسواق المحافظة من شمال العراق بطريقة غير رسمية «تهريباً»، وبالتالي عدم خضوعها لرسوم المرور الرسمية والضرائب الجمركية الأخرى، لافتاً إلى أن أسعار المواد الغذائية القادمة من شمال العراق عبر المعابر الحدودية سعرها أقل من أسعار المواد التي تدخل المحافظة من محافظات الداخل، التي بدورها تخضع لأجور الشحن الباهظة وسواها من التكاليف، لا سيما السمون والزيوت النباتية التي يصل فارق سعر اللتر أو الكيلو غرام الواحد منها إلى نحو ٢٠٠ ليرة سورية، في الوقت الذي لا تزال أسعار بعض الفواكه مرتفعة القيمة، كالتفاح الذي يصل سعر الكيلو منه إلى ٥٠٠ ليرة والليمون إلى ٦٠٠ ليرة.
وبيّن كسبو أن أسعار اللحوم منخفضة ومستقرة حيث يتراوح سعر كيلو اللحوم الحمراء «الضأن» بين ٢٥٠٠ - ٢٨٠٠ ليرة، وسعر كيلو الفروج يتراوح ٦٧٥ - ٧٥٠ ليرة وسعر كيلو فروج «الأمهات» يتراوح بين ٥٥٠ - ٥٠٠ ليرة، وهذا ينطبق أيضاً على أسعار الخضر كمادة «الجبس والبطاطا والخيار والبندورة والباذنجان» التي يتراوح معدل انخفاض سعر الكيلو غرام الواحد منها بين ٦٠ - ٥٠ ليرة باعتبارها محلية المصدر أو المنشأ.
وبيّن رئيس دائرة حماية المستهلك في المديرية عماد الدرعان أن دوريات المراقبة التموينية نظمت خلال الشهر الماضي ٢٤ ضبطاً تموينياً، منها ١٢ ضبطاً مباشراً، منها ٢ بعدم الإعلان عن الأسعار و٢ بعدم تداول فواتير، وواحد يتعلّق بعدم التقيّد بالتعليمات الناظمة للرخص السنوية و٢ تهريب دقيق تمويني و٣ ضبوط تتعلّق بتوقّف عن العمل دون إذن مسبق وضبط واحد امتناع عن البيع وضبط آخر يتعلق بمخالفة خبز بوزن ناقص، كما تم تنظيم ١٢ ضبط عيّنات، ٢ منها مخالف بنتيجة التحليل المخبري، و٢ منها لا تزال قيد التحليل المخبري، والضبوط الثمانية المتبقية مطابقة للمواصفات التموينية، مؤكداً إحالة المخالفين على القضاء التمويني المختص.

٤ حرائق بفعل فاعل في حراج حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

كشف مدير الموارد الطبيعية في زراعة حماة عبد المعين صطيف أن عدد الحرائق الحراجية حتى تاريخه بلغ ٤ حرائق التهمت ٥٨ دونماً من الحراج في منطقة مصياف موزعة بين ٣ دونمات في عاشق عمر و٥ دونمات في دير الصليب و٥٠ دونماً في القريات والسلوكية، ومعظمها من الصنوبريات والسنديان والزيتون المثمر، تم تسجيلها بفعل فاعل.
وبيّن صطيف أن عدد الحرائق الزراعية بلغ حتى تاريخه ٢٥ حريقاً توزعت في مناطق مختلفة من حماة وريفها، على حين لم يسجل أي حريق جديد في منطقة الغاب حتى اليوم.
وبيّن مدير عام الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب المكلف أوفى وسوف أنه تم في سياق الاستعداد للحرائق تجهيز فرق الحرائق وتوزيعها على مساحة الحراج للتدخل السريع، وتجهيز ١٣ إطفائية بطواقمها.
وعن مكافحة الجراد المنتشر بكثافة في بعض الأراضي الزراعية والقرى في منطقة الغاب أكد وسوف رصد الحشرة والتدخل بالمكافحة عند وصولها إلى العتبة الاقتصادية، وتوزيع المبيدات مجاناً للمزارعين واتباع طرق ميكانيكية للمكافحة وخاصة حراثة الأرض للقضاء على البيوض.
مشيراً إلى أنه تمت السيطرة على الحشرة والحد من ضررها، وعزا سبب انتشارها بكثافة إلى ارتفاع الحرارة خلال فصل الشتاء ما وفر لها تكاثراً على مدار العام في الأراضي غير المزروعة التي أمنت لها عشاً بيئياً مناسباً انتقلت منه إلى الأراضي الزراعية المجاورة.
وعن محصولي القمح والتبغ في المنطقة قال وسوف: زرع القمح في مساحة ٥٠ ألف هكتار، لكن الظروف الجوية التي رافقت نموه أبقته جيداً حتى نيسان، ولكن الأمطار المصحوبة بالحرارة أدت إلى انتشار التبقع السبتوري ما سبب خسارة بالمحصول بين ٥ إلى ٣٠ بالمئة، وتم تسويق ٧٥٥٠٠ طن إلى مؤسسة الحبوب أي نحو كما تمت زراعة ١٠٠٠ هكتار تبغ، منوهاً بوجود انتشار وإقبال كبيرين على زراعته في منطقة الغاب، لما له من مردود جيد وتشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة وقصر دورة رأس المال.

دراسة لبرامج جديدة للتعليم المفتوح في «تشرين»

| اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف نائب رئيس جامعة تشرين لشؤون التعليم المفتوح الدكتور صدّيق غريب عن دراسة لافتتاح أقسام برامج جديدة في نظام التعليم المفتوح، مبيناً وجود طرح سابق لافتتاح قسم الجغرافيا سيعاد تحديثه لطرحه من جديد.
وأوضح غريب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن برنامج الجغرافيا تم تقديمه قبل أشهر من جامعة تشرين لمجلس التعليم بعد دراسة وموافقة جميع نواب رؤساء الجامعات السورية على تبني وافتتاح البرنامج، لافتاً إلى أن المجلس لم يتبنَ الطرح حينها بحجة أنه طُرح في وقت غير مناسب.
وأضاف نائب رئيس الجامعة، إن برنامج الجغرافيا مكتمل وسيتم العمل على إعادة تحديثه ومن ثم طرحه على المجلس، مشيراً إلى أن الجغرافيا علم عميق وغير محدود ويمسّ علوماً كثيرة من مختلف الاختصاصات من جهة، ومن جهة ثانية لفت غريب إلى توافر الكادر التدريسي المتفرغ ليومي الجمعة والسبت، إضافة لكون البرنامج شيقاً وطموحاً لمن يرغب في دراسته.
وفي رده حول إمكانية افتتاح برنامج للإعلام في التعليم المفتوح في جامعة تشرين، أكد غريب أنه سيتم العمل على دراسته بالتنسيق مع قسم الإعلام في جامعة دمشق، مبيناً أهمية هذا البرنامج وخاصة أن يكون الخريج من جامعة تشرين في ظل حركة الإعلام في اللاذقية والساحل السوري من وجود صحف ومجلات ووسائل إعلامية مختلفة.
وأشار غريب إلى أن هناك من يعارض افتتاح برامج جديدة في نظام المفتوح سعياً منهم لإغلاقه، لافتاً إلى وجود معارضة حقيقية وأطراف غير مؤمنة بالتعليم المفتوح، بحجج مردود عليها ومنها من يقول إن «الدوام ليومين لا يكفي الطالب لفهم المقررات ونيل الشهادة الجامعية»، إضافة لقول البعض إن «الخريجين ليس لهم عمل فلماذا ندرّسهم»، والرد يكون بالقول: هل طلاب التعليم العام يداومون كل أيام الأسبوع.. وهل للدوام علاقة بالاجتهاد؟. مبيناً وجود خريجين من المفتوح كما العام، أثبتوا جدارتهم على أرض الواقع بشكل ملموس، متابعاً «من ناحية ثانية هل نُغلق كليات كالطب والصيدلة إن لم يجد خريجوها مكاناً في سوق العمل؟ متسائلاً «إحداث التعليم المفتوح من يُضرّ؟ فهل من الأفضل أن يسافر حملة شهادة البكالوريا ليتعلموا في الخارج على حين نستطيع تعليمهم بما هو مفيد لهم وللجامعة في الوقت نفسه؟.. وأما إثبات جدارتهم في سوق العمل فهو على عاتقهم ونحن علينا تأمين الدراسة الجامعية لهم في البلد.
وحول حقيقة إلغاء نظام التسجيل المباشر، نفى غريب إلغاءه، مؤكداً أنه لم يتغير أي قرار عن العام الدراسي الماضي.
ورأى غريب أن مفاضلة التعليم المفتوح لا قيمة لها لأن الاختيار حسب الرغبة الأولى، قائلاً من الأفضل أن يتم إلغاؤها حتى يتسنى للطالب الذي يحقق شرط القبول (الحد الأدنى ٥٠ بالمئة) أن يسجل رغبته بشكل مباشر من دون الحاجة للمفاضلة، أو الانتظار لملء الشواغر ومن ثم للتسجيل المباشر.
من جهة ثانية، أكد غريب أنه لا إمكانية للعودة لمسألة التقسيط في دفع رسوم مواد التعليم المفتوح، وقال إن الطالب لديه وقت كاف للتسجيل، وبإمكانه تجميع المبلغ المطلوب خلال المدة التي وصلت، هذا الفصل على سبيل المثال، إلى خمسة أشهر تقريباً ومن ثم دفعها إلى الجامعة كدفعة واحدة، مبيناً أن التقسيط عملية إدارية مربكة وتعد عملاً إضافياً للموظف وتدخله في متاهة.
وحول الازدحام وطوابير التسجيل الأسبوع الماضي، بيّن غريب أن الطلاب اعتادوا أن الوقت كاف أمامهم، ما جعلهم يؤجلون التسجيل حتى اليوم الأخير ما شكل أزمة حقيقية، مددنا على أثرها التسجيل.